

DOI: 10.54240/2318-012-003-012

أهل الذمة في إيالة الجزائر بين الاعتراف الديني

والحرية الاقتصادية والتأثير السياسي

Dhimmis in the Regency of Algiers Between Religious
Recognition, Economic Freedom, and Political Influence.

اسم ولقب المؤلف المرسل: محفوظ حني- Mahfoud Hani صص 225-251

الدرجة والعنوان المهني: دكتوراه. تخصص: المغارب الحديث: تاريخ وحضارة- جامعة عبد الحميد
مهري- قسنطينة 2- الجزائر/البريد الإلكتروني: mahfoud.hani@univ-constantine2.dz

تاريخ استقبال المقال: 2022/06/30 تاريخ المراجعة: 2022/07/15 تاريخ القبول: 2022/08/24

الملخص: يتطرق المقال لوضعية أهل الذمة أو اليهود بإيالة الجزائر؛ الطائفة الوحيدة المعترف بها رسمياً، والحقوق المدنية التي تمتعت بها في إطار نظام الملة، نتساءل عن ظروف استقرارها وعلاقاتها، وتأثيراتها في الاقتصاد والسياسة بالرجوع إلى سجلات المحاكم الشرعية؛ الحنفية والمالكية أكدت صلتها الاقتصادية الوثيقة من جهة بأقلية تركية حاكمة اشترت منها الأملاك وأقرضتها الأموال، غير أنها من جهة أخرى كان اتصالها بالسكان محدوداً، حيث كان يشوبه الشك والحذر في أحيان كثيرة، نالت عقود القراض بين تجار يهود وفئة غنية من الأهالي نصيباً من تلك العلاقة، وباستنطاق مصادر تلك الحقبة تأكد لنا تمتعها بحرية دينية، غير أنها كانت تتعرض لاضطهاد اجتماعي من حين لآخر، ولم يتزايد النفوذ السياسي لبعض أفرادها لدى الحكام إلا في أواخر العهد العثماني، حيث أعطيت لهم أفضلية التصرف في النشاط الاقتصادي الخارجي للإيالة، الذي شكل أحد أهم أسباب سقوطها سنة 1830م.

الكلمات المفتاحية: أهل الذمة؛ نظام الملة؛ اليهود؛ إيالة الجزائر؛ العهد العثماني.

Abstract: The article addresses the situation of Dhimmis or Jews in the regency of Algiers- the only officially recognized group, and the civil rights it enjoyed within the millet system. We investigate its conditions of stability, relations, and influences on the economy and politics. By reference to the religious Hanafi and Maliki courts records, on one hand the Dhimmis had robust economic links to a Turkish minority from which

they acquired properties and borrowed money. On the other hand, however, their contacts with the local people were limited as the locals were often doubtful and distrustful towards them. Lending contracts between Jewish merchants and a wealthy group of the local people represented a portion of that limited relationship. By questioning sources from that era, we confirmed that they enjoyed religious freedom. However, they were sometimes socially oppressed, and their political influence on the rulers did not increase for some of their members until the late Ottoman era, as they were granted the advantage of disposition of the foreign-economic activity of the regency which was one of the major factors in its downfall in 1830.

Keywords: Dhimmis- Millet System- Jews- Algiers Regency- Ottoman Era.

مقدمة: عرفت الدولة العثمانية التي تعتبر من أكبر الدول الإسلامية التي مدت نفوذها على كثير من القوميات والأعراق في ثلاث قارات هي: آسيا وإفريقيا وأوروبا نظام ملّة، نتج عنه انضواء عدة أقليات وطوائف غير إسلامية، من بينها ملل النصراني وطائفة اليهود، لكن وضع إيالة الجزائر كان مختلف مقارنة بدولة الخلافة والأقاليم التابعة لها، حيث كانت شبه مستقلة بقرارها الخارجي من سنة 1671 إلى غاية 1830م، رغم إرسال الباب العالي للمجندين الأتراك المكونين للتركيبة البشرية للجيش الإنكشاري، وبحكم وضعية الإيالة لا يمكن اعتبار اليهود والنصارى الذين كانوا يعيشون في الجزائر رعايا للسلطان العثماني، ولكن عرفت وضعية طائفة اليهود تشابها بنظرائهم في أقاليم الدولة، الذين كانوا يعيشون بحرية، واقتصروا على دفع الجزية فقط.

كان أغلبية النصارى مشكّلا من الأسرى، وبعض التجار المسيحيين والقناصل، وكانوا يرجعون في معاملاتهم إلى القنصليات الأجنبية التي كانوا تابعين لها. شخصيا لم نطلع على أية وثيقة من سجلات المحاكم الشرعية في العهد العثماني سجلت معاملة لنصراني مع غيره من السكان، إلا تضمن بعض العقود لحالات عتق لعبيد نصرانيين، أو تضمينهم في تصفية عقود تركت المتوفين... لكن لم يرد فيها مصطلح "الذمي" أو "الذميون" في وصف هؤلاء، مثلما كان يطلق على اليهود، حتى أصبحت صفة لصيقة بهم.

اعتبرت طائفة اليهود في إيالة الجزائر الملة الوحيدة المعترف بها لدى السلطة الحاكمة، فما هي مظاهر هذا الاعتراف؟ وهل أثرت القوانين التي تضبطها على حريتها الدينية وقرارات مجلسها القضائي الخاص وفعاليتها الاقتصادية؟

وإذا كانت وضعية اليهود الأهالي المشابهة لنمط عيش السكان، لم تتغير إلى غاية منتصف القرن السابع عشر مع مجيء يهود ليفورن وغيرهم من الدول الأوروبية؛ فكيف كان تأثير هؤلاء على التوجه الاقتصادي، وعلى الوضع السياسي للإيالة أواخر العهد العثماني؟ وكيف أدى ذلك لإسقاطها؟

وقبل التطرق إلى عناصر المقال يجدر بنا تقديم تعريف بسيط لمصطلحي "الذمة" و"الملة". أما عن الأول فقد جاء في معجم "لسان العرب" لابن منظور أن "الذمة" و"الذمام" بمعنى "العهد والأمان والضمان والحرمة والحق"، وسموا أهل ذمة "لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم"؛ فالذمة هي "الأمان، ولهذا سمي المعاهد ذميا لأنه أُعطي الأمان على ذمة الجزية التي تؤخذ منه"⁽¹⁾.

أما الملة فهي "الشريعة والدين"، وقد جاء في الحديث: "لا يتوارث أهل ملتين"؛ فالملة هي الدين هنا سواء ملة "الإسلام والنصرانية واليهودية"، و"قيل هي معظم الدين وجملة ما يجيء به الرسل"، و"تمل وأتمل دخل في الملة"، جاء في القرآن الكريم: "حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ" (سورة البقرة، الآية 120)، والمقصود من تفسير الآية "سنتهم وطريقهم"، ومن هنا أخذ مصطلح الملة لغويا، كما أن للملة معنى آخر هي الدية والملل الديات، حيث أنشد أبو الهيثم يقول:

غَنَائِمُ الْفِتْيَانِ فِي يَوْمِ الْوَهْلِ وَمِنْ عَطَايَا الرُّؤَسَاءِ فِي الْمَلْلِ⁽²⁾

انطلاقا من هذا التعريف سنحاول التطرق إلى طائفة اليهود بإيالة الجزائر بداية بجذور تواجدتها التاريخي، ثم وضعيتها القضائية ونشاطها الاقتصادي، وشبكة مبادلاتها وعلاقاتها بالسلطة الحاكمة والسكان، وذلك بالاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية، ثم في الأخير مكاسمها في الميدانين السياسي والاقتصادي، وتأثيرها في سقوط الإيالة أواخر العهد العثماني؛ بدء بتتبع بوادر الأزمة إلى غاية الاحتلال الفرنسي، مستعينين بمصادر الحقبة العثمانية كمذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، وكتاب المرأة لحمدان خوجة...

أما المنهج المتبع في الدراسة فهو قائم على تحليل مضمون الوثائق الأرشيفية، خاصة ذات الشق الاقتصادي، ثم الاجتماعي لتبيين حقوق أهل الذمة، وكشف جانب من

1- جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري المعروف بابن منظور المصري الأنصاري الخزرجي- لسان العرب- فصل النال- حرف الميم- الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة- 1300هـ/1883م- ج 15- ص 112.

2- نفسه- فصل الميم- حرف اللام- ج 14- ص 154.

معاملاتها التي كانت قائمة مع السلطة الحاكمة ثم الأهالي في نطاق بيع الأملاك، وحركية انتقال الأموال، ثم تصنيف الأطراف الفاعلة بالطائفة اليهودية، وتقدير حجم المعاملات السالفة في جداول، بناء على المحتوى الذي حملته تلك الوثائق. وأخيرا استنتاج وضعية أهل الذمة في الإيالة.

1- جذور التواجد اليهودي بالإيالة: يعود التواجد اليهودي في الجزائر إلى أحقاب بعيدة زمنية، يمكن أن تتحدد هجرة القادمين منهم من الخارج على الأرجح منذ بداية الألف الأولى قبل الميلاد¹، وتعود أصولهم إلى:

1-1 اليهود المحليين أو الأهالي (التوشابيم): استقروا بالبلاد الجزائرية في فترة سابقة للإسلام، ترجع إلى ألفي سنة، يشكل هؤلاء النسبة الأكبر من الذين سكنوا الإيالة، حيث احتفظوا بعقيدتهم...، ومع ذلك يعتبرون أنفسهم جزء لا يتجزأ من المجتمع آنذاك لدرجة يصعب تمييزهم عن غيرهم من الأهالي المسلمين.

2-1 الميغورشم أو يهود الأندلس: عرفوا بيهود الأندلس أو يهود إسبانيا وفق المصادر العربية، وبالميغورشم في الأوساط العبرية، والمرانيين (Los Marranes) أو (Les Porcs) في المصادر الإسبانية. لجأوا إلى المغرب الأوسط عندما بدأت الدويلات والإمارات الأندلسية تتساقط تلو الأخرى، وكانت البداية سنة 1287م عندما تولى ألفونس دارقون (Alphonse d'Argon) حكم جزر البليار، ثم بعدها بقرن أي سنة 1391م إثر حملة الاضطهاد التي اندلعت في مملكتي قشتالة وكاتالونيا، ولكن أكبر هجرات اليهود كانت بعد سقوط غرناطة سنة 1492م حين صدر مرسوم ملكي يقضي بطردهم، فاتجه عدد كبير منهم إلى ما عرف فيما بعد بإيالة الجزائر، وكان الميغورشم المؤسسون الفعليون لليهودية في الإيالة؛ فزيادة على النهضة الفكرية والدينية التي قاموا بها على مستوى الطائفة، ساعدوا على نهضة اقتصادية بنفس المستوى².

اكتسب يهود التوشابيم والميغورشم وبقية الطوائف اليهودية الأخرى عادات وتقاليد الأهالي، واتخذوا اللغة العربية كأداة تعبير في معاملاتهم اليومية، وساعد على اندماجهم في

1- وداد بيلامي- اليهود والشبكة التجارية في إيالة الجزائر والخوض الغربي للمتوسط (1686-1830)- رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري- 2017-2018- ص 16.

2- نفسه- ص 17-19، 21.

الحياة العامة ثقة الحكام فيهم، وتفضيل العنصر الأندلسي التعامل معهم نظرا لكون أغلبهم ذوي أصول أندلسية، ولتشابههم في طرق العيش وأسلوب الحياة، والاشتغال في المهنة اليدوية¹.

أطلق عليهم اسم "كيبوزين" أو "كيبوسين" نسبة إلى القلنسوة التي كانوا يرتدونها والمعروفة بـ"كابوس"، واحتلوا الجزء الأسفل من كل جهة في شارع السوق الكبير القريب من باب البحر، كما كانوا بالقرب من سور باب الوادي².

3-1 اليهود الليفوريين: يعود ظهور التجار ورجال الأعمال المنحدرين من مدينة ليفورنو في قطاع التجارة البحرية إلى نهاية القرن السابع عشر، وتواصل طيلة النصف الأول من القرن الثامن عشر، وقد تواترت عملياتهم التجارية إلى حدود الربع الأول من نفس القرن ممهدة لإرساء علاقات تجارية بين ميناء مدينة الجزائر وميناء المدينة. كانوا يلقبون باليهود الإفرنج (Les juifs francs) أو اليهود المسيحيين (Les juifs chrétiens)، وسبب إطلاق التسمية الأولى عليهم يعود إلى أن أغلبيتهم اختاروا حماية القنصل الفرنسي بسبب قوة مركزه، أما التسمية الثانية فترجع إلى أنه كان باستطاعتهم السكن أينما شاءوا، ولم يكونوا مجبرين على الإقامة في الحارات المخصصة لليهود الأهالي واليهود الإسبان، كما سمح لهم باللباس على الطريقة الأوروبية⁽³⁾.

اعتبرت الباحثة بيلامي سنة 1692م "بداية لانطلاق نشاطهم الفعلي والرسعي" من خلال تصديرهم وتوريدهم عبر ميناء الإيالة، وإعادة بيع غنائم القرصنة التي يستوردونها منها⁴. بلغت أعداد طائفة اليهود حسب فانتور دو بارادي (Venture de Paradis) أواخر القرن الثامن عشر 7000 نسمة⁵. وفي 1816م قدر القنصل الأمريكي وليام شالر (William Shaler) مجموعهم بـ3000 فرد بمدينة الجزائر، و5000 نسمة في كامل مدن الإيالة⁶.

1- وليام سبنسر- الجزائر في عهد رياس البحر- تعريب وتقديم عبد القادر زبادية- دار القصبة للنشر- الجزائر- 2006- ص 104.

2- كورين شوفالبييه- الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510-1541)- تر. جمال حمادة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2007م- ص 18.

3- بيلامي- المرجع السابق- صص 23-24.

4- نفسه- صص 25-26.

5- Venture de Paradis- Alger au XVIIIe siècle- Edité par E Fagnan- typographie Adolphe Jourdan- Alger- 1898- p 3.

6- وليام شالر- مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)م- تعريب: اسماعيل العربي- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر- 1982م- ص 92.

2- ميادين نشاطهم:

1-2 الميادين القضائي: كان اليهود الوحيدين الذين يشكلون ملة غير إسلامية معترف بها لدى السلطة المركزية¹، لذا فقد تمتعوا بممارسة عقائدهم الدينية بحرية تامة، والخضوع لقوانينهم في الأحوال الشخصية². ويتولى شؤون الطائفة رئيس من أبنائها وصفته وثائق المحاكم الشرعية بـ"المقدم" أو "القايد" معين من طرف الداي. له صلاحيات تعيين أربعة مساعدين، وكذلك القضاة والحاخامات باعتباره المسؤول الأول عن الطائفة³.

طراً تحول عميق في الطائفة اليهودية منذ قدوم يهود ليفورن بحلول القرن 18م، حيث شكلوا طبقة أرستقراطية مالية استولت على مقاليد زعامة الجالية اليهودية، وأطاحت بالأرستقراطية الدينية والتجارية الإسبانية⁴، حيث تذكر الدكتورة عائشة غطاس أن منصب المقدم كان محل تنافس شديد لحساسيته بين "العائلات اليهودية الطامحة إلى النفوذ والسلطة"، وأصبح حكراً على بعض العائلات الثرية في بدايات القرن التاسع عشر مثل عائلة "بوشعرة" و"بكري" و"بوجناح" و"بن الطيب" و"دوران".

عقب أحداث 1804م التي سيأتي ذكرها، استبعدت عائلة "بكري" من المنصب، وأسند إلى عائلة "دوران"، وتضيف أن ذلك التنافس أدى إلى عدم الاستقرار على مستوى تنظيم الطائفة؛ فبعد "مناورات ودسائس عديدة" نجحت عائلة "بكري" في استعادة المنصب حيث آل إلى "جوزيف" ثم "يعقوب"، الذي بقي فيه إلى غاية 1830م⁵. وكان شالر (Shaler) قد ألمح لذلك التنافس في تلك الفترة بتأكيد أن حصول المقدم على منصبه كان يتم "بالرشوة والتأمر"، وأنه كان يزاول وظيفته "بقمع واضطهاد يساوي ما ينفقه من المال والجهد للاحتفاظ به"⁶.

ومن خلال أسماء هذه العائلات نستنتج أن رئاسة الطائفة اليهودية آلت إلى يهود ليفورن، ويبدو أن ذلك تم أواخر القرن 18م، هذا لا ينفي استعادة بعض العائلات المحلية

1- سينسر- المرجع السابق- ص 100.

2- شالر- المصدر السابق- ص 89.

3- عائشة غطاس- الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة اجتماعية اقتصادية- منشورات ANEB- الجزائر- 2012- ص 45.

4- بيلامي- المرجع السابق- ص 26.

5- غطاس- المرجع السابق- ص 45.

6- شالر- المصدر السابق- ص 91.

على الأرجح لمنصب المقدم، منها عائلة بن "شمول"، وذلك في منتصف العقد الثاني من القرن 19م، وكذلك عائلة "بن الزاحوط" في فترة سابقة لسنة 1831م- ينظر الجدول الآتي- أما الدليل على محليتها، العقد الذي سنأتي على ذكره، والمتعلق بعقوبة زوجة أحد البساكرة لفرد من تلك العائلة في فترة سابقة غير معلومة.

في هذا الجدول نستعرض قائمة بمقدمي وقضاة طائفة اليهود الذين كانوا إما أطرافاً رئيسيين في المعاملات التي سجلتها عقود المحاكم الشرعية، أو كانوا شهوداً آخرين في إتمامها.

جدول رقم (1): مقدمي وقضاة طائفة اليهود

المقدمين	القضاة	الفترة	المصدر
/	ياسف معطي	1102هـ/ 1691م	المكتبة الوطنية/ علبة 3205/ ملف 2/ وثيقة 53
الذمي يعقوب المدعو عقيبات بن إبراهيم	/	1177هـ/ 1763م	س م ش/ علبة 87/ وثيقة 28
/	يعقوب	1191هـ/ 1777م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 36
/	عمران بن يعقوب عمران	1212هـ/ 1798م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 30
/	يعقوب بن زرحيه/ إسحاق بن هارون عُرف بلخير	1219هـ/ 1804م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 37
إسحاق بن شمول	رايين بن شلوما بن يعيش به عرف	1230هـ/ 1815م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 45 (6 ف)
يعقوب بن دافيد بن زاحوط	/	قبل 1247هـ/ 1831م	س م ش/ علبة 74-75/ وثيقة 88

شكل اليهود مجلسا قضائيا خاصا بهم يُنتخب أعضاؤه، ومهامه حل المشاكل الخاصة بهم، ومنعهم من الاحتكام إلى غير محاكمهم الربانية الحاخامية، حتى صاروا يحترمونها شيئا فشيئا¹. ويشرف على هذا المجلس قاضين اثنين يسهران على رعاية شؤون رعايا الطائفة، ومن بين العائلات التي تولت القضاء حسب الجدول أعلاه عائلات "عمران"، و"بن زرحيه"، و"بن يعيش"...

بالرغم من عدم امتلاكنا لأية معلومات عن تاريخ انعقاد هذا المجلس، وكيفية انتخاب قضاته فضلا عن أعضائه ومدة التعيين، إلا أن بعض عقود المحاكم الشرعية تضمنت ذكرا للقاضي اليهودي واعترافا بقراراته؛ منها مصادقة القاضي الحنفي على وكالة صادرة عن المجلس القضائي للطائفة لإتمام عملية بيع؛ فقد ورد في عقد من المحكمة الحنفية متعلق ببيع ذمين حائوتا للداي محمد بن عثمان باشا سنة 1191هـ/1777م سنأتي على ذكره، فأما الذمي الثاني شمويل بن يوسف فقد باع نيابة عن موكله يعقوب بن دافيد "بحكم توكيل مسند إليه منه برسم يده بخط قاضي جماعة اليهود في السالف عن التاريخ ثابت لدى الشيخ القاضي [الحنفي] المشار إليه"².

بالرغم من أن لليهود قاض خاص بهم، إلا أنهم في "الجرائم الكبرى" يخضعون قضائيا لأحكام قاسية في محاكم الإيالة في حال قيامهم بارتكاب جرم مشهود كالإنقاص من معدن العملة حسبما تنص عليه القوانين، حيث ذكر العالم الألماني هابنسترايت (Hebenstreit) أنه في العهد العثماني كان "اليهودي أو النصراني الذي ينقص من معدن العملة تقطع يديه ويشنق، ويطاف بجثته على ظهر حمار في أرجاء المدينة"، مضيفا أن "هذه العقوبة نفذت حديثا، وأرغم الجراحون من الأسرى على القيام بالإجراءات المتعلقة بها"³.

كان أفراد الطائفة اليهودية ملزمين بدفع ضريبة الرأس "الجزية"، التي يتولى دفعها المقدم في كل مدينة نيابة عنهم إلى شيخ البلد أو إلى الباي، وقد بلغت مثلا في مدينة قسنطينة قبل الاحتلال 5000 ريال بوجو، إضافة إلى بعض الخدمات والهدايا⁴. أما بمدينة الجزائر فبلغت ضريبة البشماق "الصباط" أو ضريبة الالتزام التي يدفعها المقدم إلى الخزينة فضلا عن أهل الحرف والصناعات عن طريق الأمناء 3000 صايمة في محرم 1103هـ/1691م⁵، وهو مبلغ ضخم يتجاوز ما دفعه جميع

1- شوفالبيه- المرجع السابق- صص18-19.

2- الأرشيف الوطني الجزائري- سجلات المحاكم الشرعية- علية 56- وثيقة 36.

3- ج. أو. هابنسترايت- رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)- ترجمة وتقديم وتعليق- ناصر الدين سعيدوني- دار الغرب الإسلامي- تونس- 2007- صص39-40.

4- سبنسر- المرجع السابق- ص 104.

5- Albert De Voulx- Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger- Imprimerie du Gouvernement- Alger- 1852- p 45.

أمناء الجماعات الحرفية والإثنية باستثناء قائد فندق الزيت الذي قدرت الضريبة التي قدمها بـ 4640 صايمة¹.

وفضلا عن احتكامهم لمجلسهم، وامتلاكهم كنيسا للعبادة، حيث كان معيبدتهم الرئيسي متواجدا قرب سور باب الوادي²، خصصت لهم كذلك مقابر خاصة في المدن التي كانوا ينشطون فيها لخصوصيتهم الدينية والعرقية، وكاعتراف من السلطة الحاكمة باعتبارهم أهل ذمة، فعندما احتاج اليهود إلى قطعة أرض لتوسعة مقبرتهم بمدينة الجزائر طلبوا من الداي شعبان باشا³ حصولهم على أرض ضمن أوقاف الجامع الأعظم مجاورة للمقبرة، مقابل أن يتنازلوا بدلها عن دار لهم بالمدينة على سبيل المعاوضة⁴، وذلك بموجب عقد شرعي طويل، فحول الباشا المسألة إلى المجلس الأعظم الذي وافق على التبادل "وأعلمهم (الحاج محمد الترجمان) أن مولانا السيد الدولاتي سأل منهم أعزهم الله أن ينظروا في القضية المذكورة، وأن يمنحوا لجماعة اليهود المذكورين ما يبيع لهم التوصل إلى مرادهم بموجب عقد شرعي [...]؛ فظهر للعلماء المذكورين دامت سعادتهم وقويت عنايتهم بإباحة معاوضة ما ذكر [...] لما رأوا من المصلحة في ذلك لجانب الحبس المذكور [...] بتاريخ [...] تأخر الكتب ووضع الشهادة فيه إلى أواخر ذي الحجة متمم شهر عام اثنين ومائة بعد الألف (13-22 سبتمبر 1691م)"⁵.

لكن في المقابل، ورغم تضمن نهاية العقد السابق لعبارة تؤكد التزام القاضي بالمبادلة، وأحقية اليهود في التصرف في الرقعة التي أصبحت ملكا لهم من غير معارضة أحد، حيث ورد فيها " [...] خلص لجماعة اليهود المذكورين جميع البحيرة والرقعة المذكورين، وصارتا ملكا من أملاكهم يجعلونها مقبرة لدفن موتاهم كما ذكر، ويتصرفون فيها تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارض لهم في ذلك ولا مانع ولا مراعف"، إلا أنه وقع خلاف بينهم وبين المسلمين على مقبرة أخرى خاصة بهم

1- Ibid- p 44.

2- شوفالبيه- المرجع السابق- ص 18.

3 - الداي شعبان: يعرف بشعبان آغا أو حاجي شعبان خوجة (1100-1107هـ/1689-1695م) من كبار رجال البحر وقادة الجيش. عرف بحزمه وشجاعته وورعه وتقشفه. أقر الأمن وفرض النظام ومد نفوذ السلطة المركزية إلى المناطق الداخلية. تصدى لغارة الإسبان على مدينة الجزائر (1101هـ/1690م). أوقف النزاع مع فرنسا بعقد معاهدة سلم وتجارة معها سنة 1689م. رد هجمات سلطان المغرب الأقصى مولاي إسماعيل العلوي على الغرب الجزائري (1104هـ/1693م). قمع ثورات الإنكشارية سنة 1105هـ/1694م. تدخل في شؤون تونس بفرض وصاية عليها مما أثار نقمة الإنكشارية وأدى إلى عزله ثم اغتياله (1106هـ/1695م). ينظر: عبد الله بن محمد الشويهد- قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)- تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني- دار الغرب الإسلامي- بيروت- 1427هـ/2006م- ط1- صص 42-43.

4- المعاوضة هي "تبديل أو تعويض أساس الحبس من عقار أو ريع أو غيره ملك آخر مساو له قيمة ويضمن مداخل مستمرة لجهة الحبس المذكورة". ينظر: فاطمة الزهراء قشي- قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)- رسالة دكتوراه دولة في التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة تونس الأولى- 1419-1998- ص 148.

5- المكتبة الوطنية- قسم المخطوطات- علية 3205- ملف 2- وثيقة 53.

كانوا يستغلونها بمدينة المدية لمدة 50 سنة، ثم خاصمهم أهالي المدينة باعتبار أن الأرض كانت وقفا خاصا بهم، وذلك حسبما ذكر في الوثيقة¹ الآتية: "لما أحدث أهل الذمة دمرهم الله وأخلا الأرض من جميعهم مقبرتهم الحادثة ببلد المدية [...] بالموضع الشهير بالمصلى بنحو الخمسين سنة، ونازعهم أهل البلد في ذلك، وطال النزاع والخصام، والترداد لمجالس الحكام بين الفريقين فكان من دعوى أهل الإسلام نصرهم الله تحببهم الموضوع المذكور مع جميع المصلى، وكان من دعوى أهل الذمة ملكية الأرض المعدة لمقبرتهم المذكورة"².

لم تكن للمسلمين من بيّنة لإثبات ملكية الأرض حتى ظهرت وثيقة التحبب، فطالبوا بأحقيتهم فيه من خلال الترافع إلى هيئة عليا أو "محكمة استئناف" تدعى "المجلس العلمي"، يضم ممثلي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي من مفتي وقاضي لكل مذهب، كما يحضره أحد رجال الجيش الإنكشاري برتبة "باش آياباشي"³؛ "فحينئذ قامت طائفة الإسلام على أهل الذمة يرومون إبطال دعواهم؛ فما كان إلا أن ترفع الجميع لدى المعظم الأرفع السيد مصطفى بيت المالجي، وعقد لهم مجلسا علميا [...]". ولما تأكد الحضور مما جاء في وثيقة التحبب من رمضان باشا⁴ نفسه على عامة الناس، وقاموا بزيارة ميدانية للمقبرة، وبعد الحفر وجدوا أيضا أنها تحتوي على آثار مقبرة قديمة للمسلمين، من خلال شواهدا وطريقة الدفن، فقاموا بإبطال ملكية اليهود لتلك الأرض "وأحضرت الوثيقة المذكورة فقرئت [...]؛ فبان حينئذ بمقتضى الشرع القديم [...] تصحيح ما ذكر من التحبب على عامة المسلمين منتفعا لهم وشرعا لمواشيهم، ودعوى أهل الذمة واهية، وحجتهم داحضة [...] بتاريخ أوائل رمضان المبارك الذي من عام أربعين ومائة وألف (19-28 أبريل 1825م)"⁵.

نلاحظ في العقد إطلاق تسمية أهل الذمة على اليهود لإضفاء الشرعية على وجودهم بمدن إيالة الجزائر، رغم الدعاء عليهم بهلاكهم وإزالتهم من الوجود، وبما أن استغلال اليهود للمقبرة كان

1 ينظر الملحق رقم (1)- عقد يمثل فصل المجلس العلمي لأحقية المسلمين في أرض كانت مقبرة لليهود بالمدينة.

2- المكتبة الوطنية- قسم المخطوطات- علية 3205- ملف 2- وثيقة 42.

3 الباش آياباشي: من الضباط الكبار بالوجاق، والذي يتحول بعد تقاعده من الخدمة إلى موظف شرقي يحضر الديوان ويتمتع بالامتيازات. الشهيد، قانون أسواق مدينة الجزائر....، ص58.

4- من المحتمل جدا أن يكون رمضان باشا المقصود هنا هو رمضان باشا (1574-1582)م وليس رمضان بولكباشي المعروف باسم بورك رمضان الذي لم يمكث في الحكم غير بضعة أشهر من رمضان 1071هـ إلى غاية محرم 1072هـ/1661م. أما بالنسبة للأول فقد حكم للمرة الأولى سنة 982هـ/1574م، وقام بتجهيز حملة إلى ميناء حلق الوادي بتونس في نفس السنة. كما قام بتجهيز حملة أخرى على المغرب واستولى على فاس، ونصب عليها مولاي عبد الملك سنة 983هـ/1575م. أما في المرة الثانية فحكم سنة 990هـ/1582م، ولم يبق فيه إلى غاية شهر ربيع الثاني/أفريل وماي من نفس السنة. ينظر: حسين بن رجب شواش ابن المفتي- تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها- دراسة وتحقيق فارس كعوان- بيت الحكمة للنشر والتوزيع- العلمة (الجزائر)- 2009- ط1- صص42-43، 54-55.

5- المكتبة الوطنية- قسم المخطوطات- علية 3205- ملف 2- وثيقة سبق ذكرها.

لمدة خمسين عاما، فلم يكن المجلس العلمي ليبطل استغلالهم لها إن لم تظهر دلائل وقرائن تدل على أحقية أهالي المدينة لها.

فضلا عن تعايش اليهود في شوارع وحارات مخصصة لهم مثل حي "سبع لويات"، سمح لهم بامتلاك الدور في الحومات التي كان يعيش فيها السكان المسلمون، فعندما امتلك الذميون "وهم شعوه وموشي ولدا يعقوب ابن مشيش وإبراهيم بن هارون مشيش [...] جميع شطر الدار الكاينة بحومة الكبابطيه داخل محروسة الجزائر" تنازلا عنه لدار الإمارة بعد أن عجزا عن ترميم جدرانها الآيلة للسقوط، وعطلت بذلك المارة، "ثم إن الدار المذكورة أهوت للسقوط، وتعذر المارون بالزقاق التي هي به، وعجز الذميون المذكورون بإقامة الشطر الذي بأيديهم لضعفهم وقلة ما بيدهم، [...] سلموا جميع الشطر المذكور من الدار المسطورة للدار العالية [...] بتاريخ أواخر رجب الفرد الأصب عام أربعين ومائتين وألف (9-19 مارس 1825م)".¹

يتجلى اعتراف السلطة الحاكمة لطائفة اليهود بمجلسهم القضائي، وإمكانية امتلاكهم دورا للعبادة ومقابر خاصة، بل نالوا أحقية شراء وبيع العقارات والأموال، وإعادة بيع غنائم الغزو البحري، والتخصص في مهن وحرف خاصة، وهذا ما سيأتي بيانه في العنصر الموالي.

2-2 الميدان الاقتصادي: تمتع اليهود بحرية التنقل والإقامة بوصفهم رعايا جزائريين، وممارسة المهن التي يرغبونها في حدود القانون، منها جميع فروع التجارة، واحتكار السمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة، حيث يوجد منهم عدد كبير من الصيارفة في الذهب والفضة، حتى أن الحكومة لا توظف سواهم في صك النقود.² يذكر الأسير الإسباني ديبغو دي هايدو (Diego de Haedo) أن "معظم الصاغة في مدينة الجزائر من اليهود (...). هم من يصكّون العملات الذهبية والفضية والنحاسية، وهم وحدهم المسؤولون عنها. عمليات الاحتيال والتعديلات التي يمارسونها في هذه الصناعة كبيرة".³ وقد أدى هذا الاحتكار من طرفهم إلى تشكيلهم نقابة من صائغي الذهب والفضة، يشرف عليهم أمين السكة.⁴

وكانوا يتمتعون بحق بيع نصيب من الغنائم البحرية التي تباع في سوق واقعة في وسط المدينة تسمى "بابيستان"، وهي عبارة عن ميدان متسع مسقف مركب من أروقة يختص كل رواق بنوع من البضاعة، حيث كانوا يشترون جل السلع، وخصوصا منها الذهب والفضة والأحجار الكريمة.

1- المكتبة الوطنية- قسم المخطوطات- عليّة 3205- ملف 2- وثيقة 13.

2- شالر- المصدر السابق- ص 89.

3- Fray Diego de Haedo- Topographie et Histoire générale d'Alger- Traduit de l'espagnol par: MM. Le Dr. Monnereau et A. Berbrugger- 1870- p 108.

4- De Voulx- Op cit- p 20- 21.

وأشكال الخمر والكحول، واللحوم المقددة المحجوزة في السفن المسيحية، تلك البضائع التي كان المسلمون يحرمون على أنفسهم الخوض فيها¹.

وقد اعتمدنا على وثيقتين من عقود المكتبة الوطنية، الأولى عن استفادة اليهود من المبلغ المحصل من الغنائم سواء للصيارفة منهم أو القائمين بإعادة بيعها، "بهذه الدفعة بيوع غنائم البابا [...] سواء كان لجانب البابليك أو لمجموع نفرات السفن، ومن له حق في المبلغ الآتي ذكره [...] بتاريخ 14 صفر 1242 (16 سبتمبر 1826م)". وقدر المال المحصل بـ 142242 ريال، منها 515 ريال "حق اليهود الصرافين"، وهو مبلغ مرتفع مقارنة بما قسم من مال الغنائم، وكذلك 150 ريال "حق الشواش واليهود الذي (كذا) بخدمة البنجك (الخمس)"². وتثبت الوثيقة أن اليهود كان لهم في أواخر العهد العثماني حظوة كبيرة، ونفوذ كبير لدى الحكام، منهم الداي حسين³، حيث ورد في ختامها أن مجموع المبلغ المتبقي من اقتسام الغنائم قدر بـ 6962 ريال، أرسله الداي مع الذمي "بن دوران" كمصاريف لتهيئة سفن البحرية، "بأق قسم غنيمة البابا متوقف على [...] فرمان ذات جليل الشأن، وبعد العصر دولتو أفند في إرسال (كذا) الذمي بن دوران بستة ألف وتسعمائة واثنين وستين ريال انزال صاير (كذا) وبعده باقي ممتد لطرف باب الجهاد احسان"⁴.

الوثيقة الثانية مرسلة من الداي حسين باشا عليها ختمه أيضا عن كيفية توزيع الغنائم البحرية "بتاريخ سنة الف ومايتين واثنين وأربعين [1826م] [...] ولي النعما حسين باشا أفندي من حضرته (كذا) وإرادة علوه بحسن تدبيره البهي قسمة الغنائم من حين التاريخ [...] وثامنا اليهود الذي بخدمة البنجك يأخذوا الأقل من نصف باي [...] في 29 ربيع الأول 1242 (30 أكتوبر 1826م) "ختم حسين باشا"⁵.

يتميز النشاط الاقتصادي لطائفة اليهود باحتكار بعض الحرف والمهن التي يتخصصون فيها دون غيرهم، وساعدهم على ذلك تعاملهم ونشاطهم على مستوى موانئ البحر المتوسط الأخرى، وكذا معرفتهم اللغات الأجنبية، هذا لا ينفي قيامهم ببعض المهن البسيطة كغيرهم من الأهالي كالديباغة والحياسة...

1- عبد الحميد بن أشهب- الدور الذي لعبته الجزائر في القرن السادس عشر في البحر المتوسط- مجلة الأصالة - ع 8- مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية- 1392هـ/1972م- ص 301-302.

2- المكتبة الوطنية- قسم المخطوطات- عليّة 3190- وثيقة 401-1.

3- يعتبر الداي حسين آخر الدايات العثمانيين الذين حكموا إيالة الجزائر، امتدت فترة حكمه من 23 ربيع الثاني 1233هـ/1 مارس 1818م- 5 جويلية 1830م. أحمد الشريف الزهار- مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر 1168-1246هـ 1754-1830م- تحقيق أحمد توفيق المدني- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر- 1974م- ص 141.

4- المكتبة الوطنية- قسم المخطوطات- عليّة 3190- وثيقة 401-3.

5- المكتبة الوطنية- قسم المخطوطات- عليّة 3190- وثيقة 399.

3- شبكة علاقاتها:

1-3 مع الأتراك العثمانيين: بدأت علاقات اليهود ونخص بالذكر بكري وشريكه بوجناح أو بوشناق بالحكام الأتراك منذ عهد الداوي حسن باشا المدعو بابا حسن¹، حينما وصل الأول إلى الجزائر ملتحقا بأخيه ميخائيل الذي يمتلك فيها حانوتا صغيرة للعطارة تقع بنواحي باب عزون². ونظرا لعلاقاتهم الوثيقة، استعمل اليهود للقيام بالكثير من الأعمال التجارية للدولة، وبالمفاوضات مع التجار الغربيين لمعرفتهم بالمعاملات التجارية للبحر المتوسط، التي كانت تفوق إمكانيات حكام الجزائر، وقد أدى ذلك في القرن التاسع عشر إلى احتكار تجارة الإيالة من طرف العائلتين³.

أما عن مظاهر تلك العلاقة، فقد أفادت وثائق الأرشيف الوطني الجزائري بعدة عقود تؤكد بأن علاقة الطائفة اليهودية بالدايات قديمة جدا، ولم تكن وليدة التغيرات التي شهدتها الإيالة أواخر العهد العثماني، ومسألة سيطرتهم على اقتصادها وتقريهم من حكامها، حيث كان اليهود في إطار نشاطاتهم وفعاليتهم الاقتصادية يبيعون الأملاك سواء عقارات وحوانيت لهم، وبمختلف الأسعار، وخاصة في الأحياء القديمة من مدينة الجزائر، على الأقل منذ عهد الداوي علي باشا (1754-1766م) مثلما هو موضح في العقد الأول من الجدول الآتي، ثم تبعه خلفاءه من بعده، وهم الداوي محمد بن عثمان باشا (1766-1791م)؛ الداوي حسن باشا (1791-1797م)؛ الداوي مصطفى باشا (1797-1807م).

جدول رقم (2): عقود بيع اليهود أملاك للحكام الدايات⁴

عقد	المالكون	الأملاك	المشتري	الثمن	التاريخ	الوثيقة
01	الذي يعقوب المدعو عقيبا ت بن	جميع الدويرة (دار صغيرة) بالسوق الكبير الكائنة بالزقاق غير النافذ مع علوي آخر	الداوي علي باشا ⁵	300 دينار ذهبا سلطانية لجميع الدويرة والعلوي	أواسط ربيع الثاني 1177هـ / 28-18/ أكتوبر 1763م	س م ش / عليبة 87 / وثيقة 28

1- ولي حسن باشا الحكم في 10 ذي القعدة 1205هـ / 10 جويلية 1791م خلفا للداوي محمد بن عثمان باشا، وكان خزانجا للأخير أثناء حكمه. وصفه الزهار بأنه "كان عارفا عاقلا وله فطانة في الأمور. غير أنه في بعض الأحيان كان يعتريه الحمق حتى يفعل أمورا لا تعرف محلا". قام ببنقض معاهدة مع السويد سنة 1206هـ / 1791م وكذلك مع أمريكا التي أعلن الحرب عليها واستولى على سفنها في المتوسط، ثم طالبوه للصلح فوافق بشروط. وفي عهده تم الفتح النهائي لوههران. وقضى على تمرد صالح باي قسنطينة. غزت مراكبه جنوة وسردينيا ونابولي... وحصلت على غنائم، توفي سنة 1212هـ / 1797م. ينظر: الشريف الزهار- المصدر السابق، صص 51، 60، 63-66.

2- حمدان بن عثمان خوجة- المرأة- تعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري- طبعة خاصة بوزارة المجاهدين- الجزائر- 2005م- ص 120.

3- سينسر- المرجع السابق- صص 100-101.

4- الأرشيف الوطني الجزائري- سجلات المحاكم الشرعية- عليبة 56- وثائق 30-34-37.

5- يعرف بعلي باشا بوصباع، تولى الحكم سنة 1168هـ / 1754م بعد موت محمد باشا، وكان خزانجا لمدة سبع سنوات وعارفا بأحوال البلاد وأهلها. أخذ عدة غنائم وأسارى من نابولي. توفي يوم الأحد 21 شعبان 1179هـ / 1 فيفري 1766م. الشريف الزهار- المصدر السابق- صص 15-16، 22.

	إبراهيم مقدم جماعة اليهود					
02	الذميان شمويل بن سعدية وشمويل بن يوسف في حق موكله يعقوب بن دافيد	جميع جلسة الجانوت الكائنة بسوق الخراطين المعدة لبيع العطرية أسفل مسجد خضر باشا	شيخ البلد الحاج أحمد بن إبراهيم نيابة عن الداي محمد باشا بن عثمان (1)	2000 ريال دراهم صغارا	أوائل صفر 1191هـ / 10-19 مارس 1777م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 36
03	الذميون إسحاق بن يهوده موسى وحيميم و(اسم غير مفهوم) ولدا شوعه	جميع جلسة الجانوت المعدة للصبغة الكائنة بالصبغة الرابعة من ناحية جامع الجديد	الداي حسن باشا بن حسين ²	250 دينار كلها ذهباً	أواسط جمادى الثانية 1212هـ/ 29 نوفمبر- 09 ديسمبر 1797م	س م ش/ علبة 132- 133 / وثيقة 61 (7 ف)
04	الذميون يوسف بن دافيد وموشي بن مخلوف ومسعودة بنت موشي	جميع الدار الكائنة بسبع لويات المعروفة بدار بن عزرة	ربع الدار 200 دينار سلطانية	أواسط رمضان 1212هـ 25/ فيفري- 07 مارس 1798م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 30	

1- وليّ الداي محمد بن عثمان باشا يوم الاثنين 22 شعبان 1179هـ/ 02 فيفري 1766م بتوصية من الداي علي باشا بوصباغ. ويصفه الشريف الزهار فيما يلي: "وكان رحمه الله مؤثرا للعدل والانصاف، عارفا بقوانين الملك ملتزما لاحكام الشريعة المطهرة. وكان يحب الجهاد، ووقعت في ايامه حروب كثيرة، ورزقه الله النصر في جميع حروبه". بنا عدة أبراج للجهاد. وأعاد بناء مسجد السيدة. وأنشأ عدة مراكز للغزو البحري. نقض معاهدة مع الدانمارك وغزا سفنهم وطلبوا بالصلح فوافق بشروط. وفي عهده تم إحباط الحملة الاسبانية بقيادة أولي على مدينة الجزائر سنة 1775م. أرسل عددا من السفن مددا للدولة العثمانية في حربها ضد سفن اليونان سنوات 1183هـ/ 1769م و 1187هـ/ 1773م، وكذلك روسيا. وقعت مجاعة في عهده بسبب نقص القمح وغلاته. قصف الاسبان مدينة الجزائر للمرة الثانية سنة 1197هـ/ 1782م ثم في المرة الثالثة سنة 1198هـ/ 1784م وانتهت بالصلح بتبادل الأسرى ودفع الاسبان لغرامة سنوية. وقع وباء كبير في عهده من سنة 1201هـ/ 1787م إلى 1211هـ/ 1796م. توفي ليلة 10 ذي القعدة 1205هـ/ 10 جويلية 1791م. ينظر: نفسه- صص23-26، 28-34، 51.

2- ينظر نبذة مختصرة عن حياته في هامش (38).

05	الذمي إبراهيم اليهودي بن سعدية	جميع الجانوت بسوق التماقين	الداي مصطفى باشا إبراهيم ¹	2700 ريال دراهم صغارا	أوائل ربيع الأول 1219هـ / 18-09 جوان 1804م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 37
06	الذميان هارون بن شالوم زنوده واسحاق بن إبراهيم نتوشي	جميع جلسة الجانوت الكائنة بكتشاوة وبمقربة من العريش		1820 ريال دراهم صغارا	أواخر شعبان 1219هـ/ 23 نوفمبر- 02 ديسمبر 1804م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 34 ²

كما أنه ومن خلال استنطاق عقود المحاكم الشرعية استنتجنا أن أغلبية اليهود كانوا يفضلون التعامل أيضا مع الأقلية التركية؛ منهن النساء وكبار الموظفين المسيطرين على المناصب الإدارية العليا. وتبدو أكثرية العقود خاصة بشرائهم للجانوت وإعادة بيعها للأطراف المعنية وفي عدة مواقع من مدينة الجزائر، وحتى في الحي اليهودي "سبع لويات" كما ورد في بعض العقود. مثلما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3): عقود بيع اليهود حوانيت للأقلية التركية

عقد	المالكون	الأملاك	المشترون	الثمن	التاريخ	المصدر
01	الذمي إبراهيم بن قاوا اليهودي	جميع نصف الجانوت الكائنة بالصاغة السابعة على يسار الآتي من جهة	الولية الزكية خديجة بنت الحاج محمد بن معمر (كانت لزوجها المرحوم إبراهيم باشا)	300 ريال دراهم صغارا	أواخر ذي الحجة 1162هـ-1-11 ديسمبر 1749م	س م ش/ علبة 87/ وثيقة 27 (34 ف)

1- لما توفي الداوي حسن باشا خلفه حفيده مصطفى الذي كان خزانجا سنة 1212هـ/1797م. يصفه الشريف الزهاري في ما يلي: "كان رجلا صالحا، حلما كريما محبا للعلماء والصلحاء، رحيما بالفقراء واليتام، محبا للمجاهدين والغزاة، وكان شجاعا رحمه الله". رفضت الدولة العثمانية قبول هديته التي أرسلها بسبب استيلاء الرياس على بعض سفن اليونان لكونهم من رعاياها. جهز خمسة مراكب وأرسلها إلى ليفرون استولت على ثلاثة مراكب لليونان، ثم بعد أيام استولت على 18 مركبا لهم محملا بالقمح وأنواع السلع. غزا بسبعة مراكب نابولي سنة 1213هـ/1798م. وفي 1214هـ/1799م غنم الرياس مراكب للنمسا والمجر. وفي سنة 1215هـ/1800م استولى الرياس حميدو على فركاطة للبرتغال بها 500 أسير. وفي 1216هـ/1801م غزا الرياس دحمان ناحية بنابولي فغنم 350 أسير. احتجاجا منه على الحملة الفرنسية على مصر قام بإلقاء القبض قناصل فرنسا في مدينة الجزائر وعنابة ووهران، وسجنهم مع الأسرى، مما أدى لقتل السلطان فأعادهم لبلادهم. وفي أثناء ذلك استولى الرياس على ثلاثة سفن فرنسية، وبقي أصحابها أسارى إلى أن وقع الصلح مع فرنسا. من أعماله العمرانية: بناء برج باب الوادي، وبرج تافورة، وحاول ترميم برج قانت الفول، وبني بستانا بعين الربط به قصورا، كما بنى دورا منها دار مصطفى باشا. بدأت في عهده ثورة ابن عبد الله ابن الشريف الدرقاوي في ناحية وهران، وثورة ابن الأحرش بناحية الشرق التي أدت لقتل عثمان باي قسنطينة. وفي عهده قتل بوجناح. تعرض لثلاثة محاولات اغتيال فشلت، وفي المحاولة الرابعة ثار عليه أحد الكتاب الأربعة يدعى احمد خوجة مما أدت لاغتياله مع الخزانجا سنة 1212هـ/1807م. الشريف الزهاري- المصدر السابق- صص 71-80-88-86-84-82.

2- ينظر الملحق رقم (2)- عقد شراء الداوي مصطفى باشا (1797-1807)م حانوتا من يهوديين.

				باب الجزيرة		
02	الذمي العطار موسى	جميع الجانوت بكتشاوة	جلسة الكائنة	عبد الرحمان التركي حفيد ناصف بن حسن طباخ دار الإمارة	100 ذهبا سلطانية	أواسط جمادى الثانية 1193هـ/ 24 جوان-04 جويلية 1779م
03	الذميون (اسم غير مفهوم) ويوسف واسحاق أولاد موشي بن بيخون	جميع جلسة الجانوت الكائنة بسبع لويات الأولى على يسار الداخل للزينة المذكورة	مصطفى وكيل الخرج بباب الجزيرة	2920 ريال دراهم صغارا	أواسط رجب 1230هـ 17-27 جوان 1815م	س م ش/ علبة 56/ وثيقة 8 س م ش/ علبة 56/ وثيقة 45 (6 ف)

ولم تقتصر المعاملة على بيع الأملاك للأقلية التركية، حيث استفاد تجار يهود من الحصول على الأموال بصيغة القراض وكذلك السلف إحسان. أما الصيغة الأولى فيمنح بموجها عساكر الجيش الإنكشاري وموظفون أترك مبالغ نقدية هامة لتجار للعمل بها واقتسام الأرباح بينهم سوية واعتدلا مثل العقد الأول من الجدول الآتي المتعلق باستلاف أحد اليهود مبلغ مالي هام من خوجة الجلد. أما الصيغة الثانية فيستفيد التاجر بموجبه من قيمة مالية على أن يؤديه بدون فوائد في مدة زمنية معينة، أي يتكفل بإرجاع قيمته دون زيادة ولا نقصان، مثل العقد الثاني الذي يمثل استفادة مقدم الطائفة من مبلغ مالي من شاوش العسكر. وهذا الاقتراض يؤكد وجود فئة متوسطة من اليهود كانت في نفس المستوى المعيشي للأهالي أو أقل أو أكثر منهم بقليل، وينفي عنهم حجم الثراء الكبير الذي عرفوا به إلا من فئة غنية منهم، فصاحب العقد الأول الذمي يعقوب بن المقوص كان مدينا لتاجر غني من السكان- انظر العقد رقم (4) من الجدول رقم (4) التي سيأتي بيانه- مما يؤكد اقتراضهم الأموال من جميع فئات المجتمع، والجدول التالي يوضح أسماء المقترضين والمقرضين ومبلغ القراض والتاريخ.

جدول رقم (4): عقود اقتراض اليهود لأموال من الأقلية التركية

عقد	المقرض	المقرض	صيغة العقد	المبلغ	التاريخ	الوثيقة
01	الذمي يعقوب بن مرتخاي بن المقوص	خوجة الجلد السيد حافظ بن مصطفى	قراض	2000 ريال كلها دراهم صغارا	أواسط جمادى الأولى 1240هـ/30 ديسمبر 1824م-04 جانفي 1825م	س م ش/ علبة 90-91/ وثيقة 6
02	يعقوب بن دافيد بن زاحوط كان مقدم طائفة اليهود	شاوش العسكر الحاج محمود	سلف إحسان	200 ريال بوجه	10 صفر 1247هـ/ 21 جويلية 1831م	س م ش/علبة 75-74/وثيقة 88

				بن علي		
--	--	--	--	--------	--	--

ولكن، وعلى العموم، هل سرت نفس علاقة الذميين بالأتراك على الأهالي أو المجتمع المحلي؟ كيف كان موقف الأخيرين من النفوذ المتزايد لهم؟ وفيهم تمثلت ردودهم؟ وهو ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

2-3 مع الأهالي:

1-2-3 اقتصاديا: تميزت علاقات الأهالي مع يهود مدينة الجزائر في فترات مختلفة بالتقلب، حيث تؤكد بعض وثائق المحاكم الشرعية تعامل السكان معهم، وخاصة في حركية وانتقال الأموال، لكن نعتقد أن ذلك تم على نطاق ضيق، واقتصر على بعض الأغنياء منهم. أما في حالات أخرى فقد يقع تعامل بين المسلمين من جهة وبين اليهود والنصارى من جهة ثانية، على أن دافع المسلمين يكون نظير فائدة مرجوة منهم، ففي اتفاق "قانون الأسواق" الواقع سنة 1085هـ/1674م مع "حمالي الرمانة (آلة الوزن المعروفة بالقبان) على أن يقوموا دون غيرهم بحمل كل ما يخرج من باب الجزيرة"، فبالنسبة لمشتريات التجار فقد خص المسلمون بخدمة حمل سلعهم، أما اليهود والنصارى فيكون فقط في حالة شرائهم سلعة لنقلها لبلد إسلامي، مثلما نص الاتفاق على ذلك "فإنه إن كان المشتري مسلما يقوم حمالو الرمانة بنقل البضاعة إلا إذا كان المشتري اليهودي أو النصراني اشترى سلعة لنقلها إلى بلد إسلامي، ففي هذه الحالة يحملها حمالو الرمانة"¹.

وكانت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين يهود مدينة الجزائر والسكان، كان ميدانها أسواق مدينة الجزائر خاصة، والإيالة عامة، شكل فيها الحرفيون اليهود محور تلك العلاقة، غير أن وثائق المحاكم سجلت علاقاتهم بفئة غنية من الأهالي، حيث تفيد أن تاجرا غنيا يدعى الحاج قدور بن عبد القادر بن يخو المستغاني نسباً أو كما يدعى في العقود، كان دائنًا لعشرين تاجرا بعدة مبالغ مالية مترتبة عن بيعه إماء وبيع ولوازم خياطة، كان من بينهم ستة تجار يهود، وذلك في الفترة الممتدة من سنة 1816م إلى أوت 1830م الذي يمثل آخر عقد مع اليهودي بن حليم، والجدول الآتي يوضح قائمة التجار والسلع التي اشتروها وتاريخ العقد.

جدول رقم (5): ديون تجاري يهود على الحاج قدور المستغاني²

عقد	اسم التاجر	قيمة الدين	البضاعة	التاريخ	الوثيقة
01	بوخرص اليهودي	60 ريالاً بوجه سكة التاريخ	ثمن سلعة اشتراها منه	أوائل شعبان 1244هـ/ 06-15 فيفري 1829م	125

1- الشوهيد- المصدر السابق - صص 74-75.

2 الأرشفة الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علة 74-75.

02	القايد هارون لميانة اليهودي	960 بوجه صرف كل ريال ثلاثة ريالات دراهم صغارا	ثمن حياكة ملحفة	أوائل جمادى الثانية 1245هـ/ 28 نوفمبر- 07 ديسمبر 1829م	128
03	الذمي يهوده بن دافيد	300 ريال بوجه صرف كل ريال ثلاثة ريالات دراهم صغارا	ثمن سلعة اشتراها منه	أواسط شعبان 1245هـ/ 14-04 فيفري 1830م	135
04	الذمي يعقوب بن مرتخاي بن المقوص	10 آلاف ريال كلها دراهم صغارا	ثمن سلعة اشتراها منه	أوائل رمضان 1245هـ/ 24 فيفري- 05 مارس 1830م	72
05	الذمي شلومو بن ميمون	570 ريال كلها بوجه صرف ريالان اثنان دراهم صغارا	ثمن محارم (جمع محرمة) حرير مع قشيشبة (تصغير لقشاشبية)	أوائل رمضان 1245هـ/ 24 فيفري- 05 مارس 1830م	134
06	الذمي حبيب بن يوسف	48 ريالا كلها بوجه سكة التاريخ	ثمن محارم اشترى واحدة منه	أواخر صفر 1246هـ/ 10-20 أوت 1830م	122

كما تضمنت معاملات أهل الذمة الاقتصادية، النساء اللواتي كان من بينهن تاجرات ومقرضات للأموال ومكبرات وبائعات أملاك، حيث ورد في هذا العقد قبض أحد اليهود مبلغا من المال على شكل قراض من إحدى السيدات للعمل به مع اقتسام الأرباح بينهما بالنصف، مثلما هو مبين كالآتي: "الحمد لله حضر بمحضر شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر [...] الذمي موسى بن شلوم سرور به عُرف واشهدهما على نفسه انه قبض من الوليه دومه بنت حسن ما قدره مايتا ريال ثنتان كلها باعيانها دورو ليعمل بجميع العدد المذكور على وجه القراض [...] وما افاء الله به من الربح بعد نضوض رأس المال يكون بينهما سوية واعتدالا وعليه بالصدق والامانة في السر والعلانية [...] بتاريخ اواسط حجة الحرام عام احد وعشرين ومايتين والف (18- 28/ فيفري 1807م)".¹

لكن، كان لانضمام يهود ليفورن من الموانئ الإيطالية الأخرى بعد منتصف القرن 17م تحول عميق في الطائفة اليهودية منذ قدوم هؤلاء، إضافة إلى يهود الموانئ الأوروبية الأخرى، فأصبحوا يفتحون على الثقافات الغربية، ويعيشون في عزلة عن باقي السكان، ويقتصرون في علاقتهم معهم

1- أرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 31/ وثيقة 99.

على مصالحهم، ما اضطر بالأهالي للقيام بعدة انتفاضات ضدهم للحد من سيطرتهم على اقتصاد البلاد، والحد من نفوذهم، وتواطؤ الحكام معهم¹. وهو ما سنفصل فيه في العنصر الموالي.

2-2-3 اجتماعيا: يبدو أن علاقة اليهود بالمجتمع المحلي كان يشوبها الاحتراز وعدم الثقة طوال الفترة العثمانية، فكثيرا ما يمس طرف بعقيدة الطرف الآخر، فقد كان اليهود من حين لآخر يهينون مقدسات المسلمين، وكانت ظاهرة سب النبي صلى الله عليه وسلم شائعة بينهم أثناء دخولهم في صراع مع الأهالي. ينقل الدكتور فارس كعوان عن وثيقة مخطوطة من المكتبة الوطنية تحمل رقم 2198 تحت عنوان: "سيف الودود في عنق من أهان من اليهود" لمفتي الحنفية بإيالة الجزائر وهو محمد بن مصطفى الواني الذي تولى الإفتاء من 1171هـ/ 1757م إلى غاية 1177هـ/ 1763م، يقر فيها سنة 1172هـ/ 1758م "[...] بمشروعية إحراق اليهود والنصارى إذا يظهرون السب إلى رسول الله عليه السلام [...]"، غير أن المفتي لم يقدم أية حادثة ولا السبب الذي جعله يميل لهذا الرأي، معتمدا على أحاديث استدلت فيها بمن يسب النبي صلى الله عليه وسلم، وأوجب له تلك العقوبة².

وبالرغم من عدم توصل الدكتور لأية حادثة تاريخية تثبت الواقعة، إلا أن ما ذهب إليه نقيب الأشراف الزهار في عهد الحاج علي باشا (1224- 1230هـ/ 1809- 1814م) في سياق اتهامه له بارتكاب جرائم في حق الناس ومعارضيه، قد ثبتت تهمة الحرق فيما تعرض له كبار اليهود من تقتيل، وذلك في قوله: "ثم انه قتل من كبراء اليهود عددا، فبعضهم لانه لبس اللباس الاخضر، وبعضهم في ليلة عيد الفطر وبعضهم في يوم عاشوراء. واحرق بعضهم لانهم اكلوا اموال الناس بالباطل والزم اقرارهم بان يسددوا الاموال"³.

لقد خلف تزايد نفوذ اليهود لدى السلطة الحاكمة سخط العسكر والناس عليهم حيث كانوا يحتقرونهم، ففي أواخر العهد العثماني يذكر شالر (Shaler) تعرض الطائفة اليهودية لـ "اضطهاد كبير"، حيث لم يكن مسموحا لهم بالرد على أي "سلوك عنيف" يمارسه عليهم أحد المسلمين. كما كانوا يجبرون على لبس ثياب بيضاء أو سوداء، وعدم السماح لهم بركوب الخيل، أو بحمل أي نوع من أنواع السلاح، حتى ولو كانت عصا. كما يفرض عليهم الحصول على ترخيص خاص عند مغادرة أحد أبواب المدينة باستثناء يومي السبت والإربعاء. ويضيف أن السلطة كانت تتوجه لليهود إذا ما وقع طارئ للقيام بأية أعمال شاقة، مثلما وقع سنة 1810م حين هجم الجراد على مدينة الجزائر،

1- ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي- الجزائر في التاريخ (4) العهد العثماني- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- 1984- صص 103- 104.
2- فارس كعوان- فتوى جزائرية في شأن أهل الذمة سنة 1172هـ/ 1758م- مجلة مدارات تاريخية- مج 3- ع 1- مارس 2021- صص 151- 152- 162- 153.
3- الشريف الزهار- المصدر السابق- ص 111.

فحياة اليهودي حسبته كانت كلها "مذلة وإهانة واعتداءات"، على أنه لم يستثنهم من الانغماس في مؤامرات عديدة، وصلوا فيها إلى حد المخاطرة بحياتهم، وكلفت حياة البعض منهم في أكثر من مرة¹. كما يصف الرحالة الألماني فون مالتسزن (Von Maltzahn) الذي زار الجزائر أواسط القرن التاسع عشر نظرة وسلوك السكان تجاههم في قوله: 'كانوا في أيام الدايات يحيون حياة الذل والخنوع والاضطهاد، مجبرين على إخفاء أموالهم وثرواتهم، وعلى ارتداء لباس أسود معتم على الدوام، وكان المسلمون يهينونهم دون أن يكون لهم الحق في رد الإهانة أبدا. كانوا باختصار يحيون حياة منافية لكرامة الإنسان (...)'².

وبالرغم من تأكيد شالر أن اليهود لم يكونوا معرضين للاسترقاق⁽³⁾، إلا أننا لا نستبعد وقوع بعضهم في العبودية بالنظر إلى الظروف التي كانوا يعيشونها بالإيالة، ففي سياق إحدى عقود المحاكم الشرعية، ورد فيه مكانة زوجة أحد البسكرة اجتماعيا على أنها معتقة أحد اليهود، ومضمون الوثيقة⁴ كالآتي: "الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية [...] المكرم الحاج سليمان البسكري النشاني واشهدهما على نفسه ابراء ذمة زوجه الولية فطيمة معتقت اليهودي بن الزاحوط [...] بتاريخ اليوم الحادي عشر من شعبان الزهور عام ثمانية وخمسين ومايتين والف (16 سبتمبر 1842م)"⁵.

مما سبق، نستنتج أن علاقات اليهود مع السكان الجزائريين كانت تجرى في نطاق محدود وتميزت بعدم الثقة والدخول في صراعات في بعض الأحيان، وإذ لم تفدنا المصادر -منهم مخطوط قانون الأسواق- عن حيثيات العلاقة في نطاق المعاملات الاقتصادية بحكم أن العديد من أفراد الطائفة اليهودية كانوا حرفيين إلا أن وثائق المحاكم الشرعية سجلت إبرامهم عدة عقود مع التجار الأغنياء، ومع كبار الموظفين والحكام، ولقد أدت تلك العلاقة وذلك النفوذ إلى تبعات خطيرة على صعيد علاقات الإيالة الاقتصادية مع إسبانيا وفرنسا، وكانت من أسباب سقوطها، فكيف بدأت هذه الأزمة؟ وكيف أدت إلى سقوطها؟

4- دور اليهود في إسقاط إيالة الجزائر:

1- شالر- مذكرات وليام شالر... المصدر السابق- ص 90.

2- هاينريش فون مالتسزن- ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا- ترجمة أبو العيد دودو- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر- 1976- ج 1- ص 81.

3- شالر- المصدر السابق- ص 89.

4- ينظر الملحق رقم (3)- عقد بين مكانة امرأة الإجتماعية بعثها ليهودي.

5- الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 53/ وثيقة 161 (200 ف).

1-4 جذور الأزمة: بدأ تأثير اليهود ونخص بالذكر بكري وشريكه نفتالي بوجناح على اقتصاد الإيالة منذ عهد الداوي بابا حسن (1791-1797)م كما سبق بيانه. ويقول حمدان خوجة أنه "منذ تلك الفترة ارتبطت محلات بكري هذه بمصالح حسن باشا ومصطفى باشا (1797-1807م)", فاستطاعوا على إثرها تكوين ثروة تقدر بالملايين. أما عن جذور الأزمة وكانت من أسبابها غير المباشرة، فعندما أراد باي قسنطينة بعد قدومه إلى مدينة الجزائر مثلما جرت العادة، تقديم هدية إلى زوجة الداوي، طلب من بوجناح شراء حلية نفيسة، فأعطى له "سرماطا مرصعا بالماس" تقدر قيمته بـ 60 ألف بياستر (300 ألف فرنك)، وبما أنه لم يكن يملك دفع ثمنه نقدا، تعهد بأن يدفع بدلا عنه حمولات من القمح وزن الواحدة منها 40 كلغ وتقدر ثمنها بـ 4 فرنكات. فأرسل البكريون بعد الحصاد إلى فرنسا في خضم الثورة الفرنسية وأثناء الحصار الانجليزي مراكب لشحن القمح قدرها 75 ألف حمولة فباعوا الواحدة منها بـ 50 فرنك، فاستطاعوا تحصيل مبلغ يقدر بثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف فرنك. وينطبق الأمر نفسه على بايلكي الشرق والغرب الذي صدر "الأولئك اليهود الذين كان البايات مجبرين على إرضائهم نظرا لأنهم كانوا يحظون برعاية الباشا". ويضيف حمدان خوجة أن اليهود بذلك استفادوا من جميع منافع الاحتكار في حين أن شراء القمح كان يمنع على الأهالي بنفس السعر الذي كان متاحا لهم¹. لكن، كيف كان رد السكان على ثرواتهم التي كانت تهب؟

لعل أهم ثورة قام بها السكان رواها الشريف الزهار في مذكراته، والتي كان شرارتها مقتل بوجناح، وكانت بسبب إذن الداوي مصطفى باشا والخزناجي للأخير تصدير القمح والشعير بواسطة مراكبه من وهران وعنابة إلى "بر النصاري"، حيث كسب ثروة كبيرة من تلك التجارة. ففي أواخر سنة 1219هـ/ 1804م قام أحد الإنكشارية سعيًا منه لوضع حد لتسلطهم على الناس بقتله، وكان ذلك في يوم جمعة بعد الصلاة. ووصف لنا الزهار ابتهاج الناس وبعض الفقهاء وفرحهم بقتله، بعد أن "كان الناس والأتراك يخافون شوكته". كما تبعهم الأتراك فاتفقوا على قتلهم جميعا ونهب أموالهم، والتخلص منهم. وعندما أصبح يوم السبت ذهبوا إلى حارة اليهود وقتلوا منهم حوالي 200، كما فعل الناس بنهب أموالهم وبيع أثاثهم بأبخس الأثمان، ويصف الزهار مآلهم بقوله: "وأصبح اليهود يسعون في الأسواق وهم حفاة عراة"².

1- حمدان خوجة- المصدر السابق- ص ص 121-122.

2- الشريف الزهار- المصدر السابق- ص ص 87-88.

على أن هذه الاعتداءات على أملاك اليهود من طرف الإنكشارية استمرت لفترات في أواخر العهد العثماني، وكانت تقع في العديد من المناسبات بدون تمييز مثلما ذهب إليه شالر (Shaler)، بشكل جعلهم يعيشون في خوف دائم من تجدد هذه الحوادث¹.

من جهة ثانية لم يستثنى حتى أثرياء اليهود مما وقع لهم من إفلاس واضطهاد في فترات ضعف الإيالة. يذكر القنصل الأمريكي أن بعض الشركات اليهودية وصلت في أوقات الرخاء "إلى قمة الثروة والرفاهية"، لكن عددا من الأثرياء تدهورت أحوالهم ووصلوا إلى الإفلاس أو هاجروا، بسبب "ما حل بهم من اضطهاد لا يطاق"².

يمكن القول، أن بداية تأثير النفوذ اليهودي على اقتصاد الإيالة كان منذ أواخر القرن 18م، وأن تزايد خلف سخطا من السكان والإنكشارية؛ فقاموا بعدة حملات اضطهاد ضدهم، ويبدو أن ذلك التأثير كان من مؤسسة بكري وبوجناح نظير العلاقة الوثيقة التي ربطتهم بعدد من الدايات، حيث استأثروا بصادرات اقتصاد الإيالة، وحرمانها من مواردها حتى سقوطها في أيدي الاحتلال الفرنسي. فكيف بدأت أزمة الديون التي كانت من الأسباب الرئيسية لهذا الغزو؟ وما علاقة ديون إسبانيا على الإيالة بالأزمة؟

4-2 قضية الدين الإسباني: كان من نتائج الامتياز الذي حصلت عليه مؤسسة بكري أن كان جوزيف أحد قادتها دائما للبلاط الإسباني بمبلغ هام إضافة إلى الفوائد المتركمة منذ حوالي 20 عاما، قدره الأخير بخمسة ملايين من الفرنكات، فطلب من قنصل إسبانيا أن يكتب لحكومته تسديد الدين إلى خزينة الجزائر. وإثر مناقشة حادة جرت بين القنصل والداي لم تسفر على أية نتيجة. فاقترح الداى صيغة للتفاهم بينه وبين الحكومة الإسبانية تقضي بدفع مليون واحد من الفرنكات "مقابل أن يجعل حدا لادعاءات بكري" وتسوى القضية تسوية نهائية، زيادة على مبلغ يقدر بـ 500 ألف فرنك كتعويض لعمليات سفن القرصنة الجزائرية ضد السفن الإسبانية. ولقد أدت المفاوضات إلى موافقة الحكومة الإسبانية وعودة العلاقات معها. ولما تم دفع المبلغ وزع المليون على من كان بكري مدينا لهم من التجار. أما الخمسمائة ألف فرنك فإنها صبت في الخزينة كتعويض لمصاريف الحرب³.

وكانت إسبانيا قد طلبت من فرنسا إمدادها بقرض لتقضي بها الدين، فقامت الأخيرة بالتكفل بتسديد المبلغ بدون فوائد، غير أنه وبمجرد سداد ادعى بكري أن له مالا عندهم من قمح باعه

1- شالر- المصدر السابق- ص 90.

2- نفسه- ص 91.

3- حمدان خوجة- المصدر السابق- ص ص 143-144.

لهم، وطالب بتأديته، ولقد أدى ذلك إلى الدخول في أزمة أخرى كانت من أهم أسباب الغزو الفرنسي على الجزائر¹. فكيف تم ذلك؟

3-4 أزمة الديون الفرنسية: ترجع جذور التعاون التجاري بين إيالة الجزائر وفرنسا إلى العقد الثاني من القرن 17م، حيث شكلت معاهدة السلام والتجارة بينهما؛ أول معاهدة وقعها الباشاوات آنذاك مع دولة أجنبية، وذلك في 19 سبتمبر 1623م². ولقد تميزت تلك العلاقة بالتفاهم أحيانا وبالصراع أحيانا أخرى، فأدنى نزاع بينهما قد يضطر الباشا إلى طرد التجار الفرنسيين وتحطيم مركز القالة لصيد المرجان. ولقد كانت من أهم أسباب الحرب هو مطالبة بكري لفرنسا بواسطة الداي تسديد ديون يرجع تاريخها لثورتها. ولقد حددت الحكومة الفرنسية ثمنها بسبعة ملايين من الفرنكات، غير أنها لم تقم بتسديدها وبقيت لسنوات طويلة. من جهة ثانية كان بكري مدينا لخزينة الجزائر بكميات كبيرة من الصوف اشتراها من تجار جزائريين، وبما أنه كان يعتمد على تصفية فرنسا لدينها حتى يدفع لدائنيه، فقد تقدم هؤلاء إلى الخزينة مطالبين بتسليم مستحقاتهم، مما عقد القضية أكثر. ولتسويتها قام بكري بالتقرب من القنصل دوفال (Deval) "ووعده بمبلغ هام إن هو عمل على إسراع التصفية في باريس". كما قرر الداي حسين مراسلة الحكومة الفرنسية على أمل أن يسترجع أموال الدولة. وبالرغم من وعد القنصل للباشا بدفع حكومته المبلغ لفائدة الخزينة الجزائرية إلا أنه لم يقع أي شيء من هذا القبيل. كما واصل الداي إرسال برقيات أخرى باستعمال عدة طرق جاهلا أن باريس "لم تطلع على أي واحد من مطالبه المختلفة"³.

ومثلما جرت العادة بمناسبة حلول عيد الفطر من زيارة قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى إيالة، استفسر الداي القنصل الفرنسي عن عدم إجابة حكومته لبرقياته العديدة المتعلقة بالدين، فكان جواب دوفال حسب حمدان خوجة "إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم". بررها الكاتب "بسبب جهله للغة". ولشدة وقع الكلمات على الداي خاصة أنه كان أمام ديوانه فلم يتمالك نفسه من الغضب "وضربه بالمروحة ضربة واحدة"⁴. فكانت هذه القضية سببا لاتخاذها فرنسا ذريعة حتى تبرر احتلالها للجزائر.

1- الشريف الزهار- المصدر السابق- ص 158.

2- أرجمند كوران (أستاذ التاريخ بجامعة هاكتب- أنقرة (تركيا)- الامبراطورية العثمانية والجزائر في التاريخ- محاضرة رقم 49- الملتقى الثاني عشر للفكر الإسلامي- باتنة- 1972- ص 6.

3- حمدان خوجة- المصدر السابق- ص 140- 142.

4- نفسه- ص 142.

تحليل النتائج: لقد حملت جل وثائق المحاكم الشرعية في الفترة العثمانية صفة الذميين لليهود اعترافا بهم لكونهم أهل ذمة، ولم تستثن أي عنصر منهم بما فهمم الوافدون من خارج الإيالة، لكن مع دخول فترة الاحتلال لم تحمل العقود نفس الصيغة حيث اكتفت بوصفهم باليهود، أو اليهودي إن كان العقد متعلقا بشخص واحد، مثلما هو مبين في العقد الآتي: "الحمد لله وبالمحكمة المالكية [...] أشهد المكرم السيد مصطفى الحنفي بن الحاج محمد بابا حاجي به عرف شهيديه على نفسه انه اكرى اليهودي حيرش بن يوسف عيون جميع الثلاثة ارباع من الدار مع مخزنها الكينة بزقة البوزه [...] بتاريخ [...] تاخر الكتب الى اليوم الحادي عشر من جمادى الاولى المنصور عام 1251 (03 سبتمبر 1835م)".¹

وكنا حاولنا التطرق لوضعية اليهود الأهالي التوشابيم و يهود الأندلس الميغورشيم، الذين عاشوا في الإيالة لفترة طويلة جدا، غير أنه لم يصلنا إلا القليل من المعلومات حولهم، في فترة عرفت بشح وعدم وضوح العديد من الوثائق الأرشيفية التي ترجع للقرنين 16 و 17م. مما جعلنا نكتفي بوصف الطائفة بشكل عام رغم التغير الذي عرفته مع مجيء يهود ليفورن، على مستوى نمطها المعيشي الذي نعتقد أنه كان مشابها للسكان، ووضعيته الاقتصادية رغم فاعليته مع ظهور أوليغارشية مالية نسجت علاقات وثيقة مع الدايات، وأثرت بذلك سياسيا في الإيالة، وعلى مستوى علاقاتها الخارجية.

إذا، كان نفوذ اليهود أواخر العهد العثماني كبيرا جدا "عائلي بكري وبوشناق"، نتيجة تفضيل مصالحهم وأرباحهم وربط فائدتهم بما يخرج عليهم وعلى الحكومة الفرنسية على حساب مصالح الإيالة، والتي كان لتبعات القضية أهم أسباب سقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي.² وبالحديث عن شبكة علاقات اليهود الاقتصادية، فلقد كان لشراء وإعادة بيع الحوانيت والأملاك للأقلية التركية المسيطرة على الحكم والمناصب الإدارية يندرج ضمن أعمال السمسرة التي عرفوا بها في هذا المجال، كما تبين العلاقة الهامة التي حصلت بينهم، وكان من مظاهرها استغلال رؤوس أموال السلطة الحاكمة استلفا أو للعمل بها على وجه القراض، خاصة في أواخر العهد العثماني...

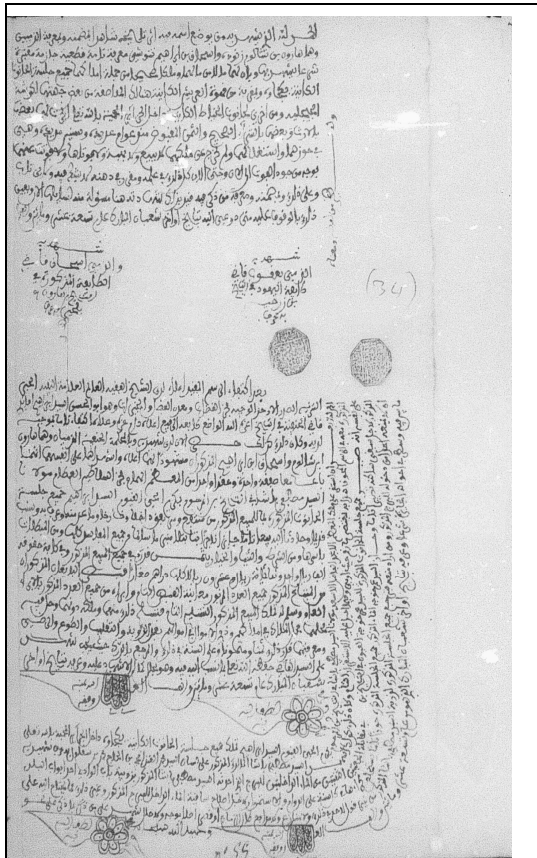
1- الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علية 140/ وثيقة 125 (36 ف).

2- هو تأثير مشابه جدا لليهود في أواخر حكم السلطنة العثمانية، الذي أدى لإسقاط الخلافة عن طريق التحكم في جماعة الإتحاد والترقي لتنفيذ مخططهم في عزل السلطان عبد الحميد الثاني وتطبيق الدستور العلماني، حتى أن أحد كبار اليهود وهو "إمانويل قراصو" من قادة الإتحاد هو الذي سلم السلطان قرار عزله كنوع من التشفي والانتقام، وإظهار عاقبة رفضه لطلبهم باستيطان فلسطين. ينظر: محمد خير فلاح- الخلافة الإسلامية من المهد إلى اللحد- دراسة موضوعية تبين أحوال السلاطين وما كانت عليه من حضارة التمكين وما تلاها من تهور العابثين-Copy Right- 2005- ص 73.

الخاتمة: لقد عرفت إيالة الجزائر نظام ملة، ولكن ليس بالشكل الذي كان في الدولة العثمانية المعروف بالتعددية والحرية الدينية والسياسية للمل الروم الكاثوليك والأرثوذكس والأرمن واليهود، حيث وجدت فيها ملة واحدة هي ملة اليهود المعترف بها من قبل السلطة الحاكمة، أما فئة النصراني المتكونة من بعض المسيحيين التابعين للتنظيمات الدينية إضافة إلى بعض التجار والقناصل المعتمدين، والأسرى غير المحررين... فلم يتم الاعتراف بها رسميا، ولعل ذلك راجع لقلّة أعداد الأحرار منهم، وحداثة عهدهم، وإقامتهم المؤقتة، مما أعفوا على الأرجح من فرض الجزية عليهم. لكن لم يسمح لهم بالانخراط في الجيش أو مزاولة مناصب عليا إلا من قلة قليلة متكوّنة من الأعلّاج وهي فئة اعتنقت الإسلام، ووفدت من تركيا ومن مختلف الأقاليم التابعة للدولة العثمانية. ويبدو أن القوانين التي كانت مفروضة عليهم لم تكن عائقا عليهم، حيث سمحت السلطة لهم بالاحتكام لمجلسهم القضائي وإمكانية فتح دور للعبادة واتخاذ مقابر لهم، والسكن في حارات مخصصة لهم أو في حومات مع السكان، وسهرت على معاقبة كل من يظهر معارضة ذلك باعتبارهم محميين قانونا. ولكن كل تلك الحقوق لم تكن مطلقة حيث كانت السلطة تتدخل قضائيا في حالة تلبسهم بجرم مشهود، واقتصاديا في حالة ارتكابهم مخالفة كبيرة.

ومن المرجح جدا أن الطائفة اليهودية عاشت بإيالة الجزائر في أمن وأمان مع السكان وكانت قريبة منهم حتى أواخر القرن 18م، غير أن سيطرة يهود ليفورن المحميين من القنصل الفرنسي على هيكله وتنظيم الطائفة ونسجهم علاقات بالحكام الدايات وتأثيرهم في السياسة والاقتصاد، عرضها للاضطهاد الذي أصبحت تعاني منه من حين لآخر أواخر العهد العثماني. وما يؤكد ذلك أن مقتل "بوجناح" والحملة التي تعرض لها اليهود سنة 1804م أطاحت كذلك بعائلة شركائه "بكري" من على رأس تنظيم الطائفة لتعقيها عائلة "بن دوران" التي كانت مقربة على ما يبدو من الداوي حسين، حيث كان أحد أفراد تلك العائلة مبعوثا له.

لقد ترك نظام الملة في إيالة الجزائر أثارا إيجابية على أهل الذمة مع الاحتفاظ بكيانهم الديني وقوانينهم الخاصة، كما منح لهم حقوقا مدنية لم يكونوا يتمتعون بها ربما حتى في الدول الأوروبية، وفي ظل مدينة ليفورن نفسها. لكن، أدى هذا النظام إلى إضعاف إيالة أواخر العهد العثماني، نتيجة ربط بعض العائلات اليهودية لمصالحها بالدول الأوروبية على حساب مصالح إيالة.

	المجلد 12- العدد 3 (نوفمبر) 2022م ISSN 2170-1636 EISSN 2600-6324 DOI: 10.54240/2318-012-003 https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178
الملحق رقم (2): عقد شراء الداوي مصطفى باشا (1797-1807م) حانوتا من يهوديين اثنين	الملحق رقم 1: عقد يمثل فصل المجلس العلمي لأخوية المسلمين في أرض كانت مقبرة لليهود بالمدينة
المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 56/ وثيقة 34.	المصدر: المكتبة الوطنية/ قسم المخطوطات/ علبة 3205/ ملف 2/ وثيقة 42.

الملحق رقم (3): عقد يبين مكانة امرأة الإجتماعية بعثتها ليهودي



المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري/ سجلات المحاكم الشرعية/ علبة 53/ وثيقة 161 (200 ف)